بحث بعنوان

مدى قدرة الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية على تحقيق أهدافها في حماية البيئة من التلوث في ظل وباء كورونا

دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع

دكتور

خالد مجاهد أحمد السيد

أستاذ تنظيم المجتمع المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفرالشيخ

ملخص بحث بعنوان

مدى قدرة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية على تحقيق أهدافها في حماية البيئة من التلوث في ظل وباء كورونا

دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع (محاولة تحديد مدى قدرة الجمعيات الأهلية قيد الدراسة على تحقيق أهدافها المتمثلة في حماية البيئة بشكل عام والتخلص الآمن من النفايات المنزلية وغيرها من النفايات ، من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه تحقيق هذه الأهداف ، فقد تم تحديد المقترحات اللازمة لتفعيل قدرتهم على تحقيق هذه الأهداف).

أهداف الدراسة

تحديد مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على تحقيق أهدافها في المجتمع المحلي

أسئلة الدراسة:

ما مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على تحقيق أهدافها في المجتمع المحلي؟

الاستراتيجية المنهجية للدراسة

1-نوع الدراسة: تقويمية

2-نوع المنهج: المسح الاجتماعي الشامل

3-مجالات الدراسة: أ- المجال البشري 95 مفردة

ب- المجال المكاني: الجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال حماية البيئة من التلوث بمحافظة كفر الشيخ وعددها (15) جمعية.

ج- المجال الزمني: من 2020/15/9 إلى 2020/12/12

Research summary titled
The extent to which NGOs and government institutions are able to achieve their goals in protecting the environment from pollution in light of the Corona epidemic

A study from the perspective of the way society is organized (Attempting to determine the extent to which the civil associations under study can achieve their goals of protecting the environment from pollution in general and the safe disposal of household and other waste on the other hand, as well as identifying the obstacles facing the achievement of these goals, the necessary proposals have been identified to activate their ability to achieve these goals).

Objectives of the study
Determining the extent to which environmental protection associations from pollution are able to achieve their goals in the local community

Study questions:

What is the ability of environmental protection associations from pollution to achieve their goals in the local community?
The methodological strategy of the study
1-Type of study: evaluative
2-Type of curriculum: comprehensive and sample social survey
3-Fields of Study : A- Human domain 95 single
B- Spatial domain: associations and institutions working in the field of environmental protection from pollution in the Kafr El-Sheikh Governorate, and their number is (15) associations

C- Time range: from 9/15/2020 to 12/12/2020.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

لكي يجعل الإنسان من هذا الكوكب بيتاً صالحاً لحياته واستمراره ، كان عليه أن يتعامل مع المكونات الأساسية للبيئة الآتية[1].

1- الغلاف الجوى الذي يمده بالأفكار، وبدرجة الحرارة الملائمة والذي يهدده في نفس الوقت بالعواصف والأنواء.

2- الغلاف الصخري: أو اليابسة التي ينشأ عليها البيت ويزرعها ويتجول عليها.

3- الغلاف الحيوي: أي مجموعات النباتات والحيوانات التي توفر له الغذاء، كما أنه يهدده أيضاً بالأمراض والأوبئة الفتاكة في نفس الوقت.

ومن أهم خصائص المكون الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المصري عامة، النزوع إلى الاستقرار والتكيف مع الظروف البيئية سواء كان ظروف تلوث هواء أو سمعي أو شعبي، وكذلك قلة النظافة، وغياب المياه النقية مما أدى إلى انتشار العديد من الأمراض خاصة مع انتشار تراكم القمامة والفضلات في الشارع، أو سلوكيات البصق وإلقاء المناديل المستعملة في الطرقات وانتشار شراء الغذاء الرخيص الذي يكثر فيه الملح مما يجعل له آثار صحية خطيرة[2].

وعالمياً أثبتت معظم الدراسات السكانية أن تعداد السكان في العالم ظل ثابتاً تقريباً عند رقم أقل من نصف بليون نسمة منذ بدء تاريخ الإنسانية، ثم بدأ التعداد في النمو بسرعة متزايدة منذ حوالي مائتي عام فقط، ويبدو أن هذا المعدل وصل لأعلى قيمة له – حوالي (2%) سنوياً خلال عام 1960، ثم بدأ ينحسر ليصل إلى (1.9%) سنوياً عام 1970 وفي عام 1990 وصل هذا المعدل إلى حوالي (1.75%)، حيث بلغ سكان العالم عام 1990 (5.3) مليار نسمة، ومن المتوقع أن يصل تعداد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي (859) مليون نسمة عام (2100م) أي (8.6%) من إجمالي صكان العالم[3].

ومن التوجهات العالمية الحديثة، استخدامات الطاقة النظيفة في إعداد الطعام، لتقليل المخلفات المنزلية الضارة[4].

ومنذ بدء الخليقة والإنسان في تفاعل مع البيئة يؤثر فيها، ويتأثر بها، وكانت ولا تزال علاقة الإنسان بالبيئة وموقفه منها قضية تثير جدلاً كبيراً. وبناءاً على ذلك فإنه يمكن النظر إلى البيئة على أنها عملية مستمرة، نشطة، وكلية تتضمن تفاعلاً بين كل مكوناتها، كما يمكن النظر إلى أن الإنسان وبيئته كل متكامل لا ينفصل[5].

وهناك جهود تؤكد تفاعل العالم مع المشكلة وقد بذلت في صورة:-

– إنشاء هيئات حكومية أو غير حكومية أو جمعيات علمية أو اتحادات، أو لجان او مجالس خاصة بشئون البيئة، تهتم أساساً بدراسة مشكلات البيئة والعوامل التي تؤدى إلى تدهور البيئة. وكذلك وضع الخطط التي من شأنها صيانة والمحافظة على البيئة. وكذلك عقد الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة وعدم الاعتداء عليها.

– اهتمام المحافل الدولية والمنظمات العلمية والرسمية وغير الرسمية NGO بعقد المؤتمرات والندوات التي تتناول قضايا البيئة وأبعاد الأزمة فيها بوجه خاص، وأثر هذه الأزمة على الحياة الاجتماعية بوجه عام. وكان من أهم هذه المؤتمرات مؤتمر أخطار البيئة عام 1972، مؤتمر "قمة الأرض" الذي عقد في ريودي جانيروا سنة 1994[6].

ونظراً لافتقاد الوعي بالعلاقة التي تربط بين التنمية والمحافظة على البيئة فقد تعرضت البيئة منذ القدم لكثير من المشكلات البيئية، ومع تقدم وتدخل الإنسان ومحاولة السيطرة على الطبيعة بدأت تظهر هذه المشكلات بصورة أكثر وضوحاً وتزايداً مما ترتب على هذا توجيه دراسات وبحوث تهتم بهذه المشكلات[7].

وتعد التنمية البشرية هي الركيزة الأساسية التي من خلالها يحدث الإصلاح والازدهار في أي مجتمع من المجتمعات وفي كافة المجالات، من خلال إكساب أفراد المجتمع مفاهيم صحيحة عن البيئة التي يعيشون فيها لتمثل بناءاً لمستقبل أفضل تتوافق فيه كافة الجهود من أجل النهوض بالبيئة والبعد عن التدهور البيئي الذي بدأ يسود العالم[8].

ويعتبر الاهتمام بالبيئة والتربية البيئية والوعي البيئي من أبرز اهتمامات الخدمة الاجتماعية في الوقت الحالي والتي تركز على إيجاد علاقة إيجابية متوازنة بين الإنسان في مختلف صوره– كفرد – كعضو في جماعة – كعضو في مجتمع – وبين بيئته التي يعيش فيها[9].

حيث شهد العالم في الفترة الأخيرة والتي بدأت في السبعينات من القرن الماضي اهتماماً متزايداً بمشكلات البيئة واستشعار للمخاطر التي يمكن أن تصيب الإنسان من جراء هذه المشكلات ولقد انصب اهتمام الإنسان على مشكلتين أساسيتين:

المشكلة الأولى: تتعلق بالاستنزاف الضخم لموارد البيئة.

المشكلة الثانية: وهي نتيجة المشكلة الأولى فمع بحث الإنسان عن أنماط استهلاكية جديدة واتجاهه لاستخراج موارد وتصنيعها أخل بتوازن البيئة وامتدت يده لتلوثها[10].

ويزداد الاهتمام في الوقت الحاضر بين مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء بعمليات البيئة، نظراً للتحديثات التي تفرضها البيئة نتيجة للتقدم التكنولوجي، وما يتبع ذلك من إحداث مشكلات بيئية تؤثر على الإنسان نتيجة للعلاقة الوثيقة بين العنصر البشري والبيئة المحيطة به، مما يجعل المجتمعات تهتم بإحداث التغيرات البيئية التي تستهدف السيطرة على البيئة وتنميتها[11].

ويختلف مفهوم الشأن البيئي بين العالم الصناعي والعالم النامي، ففي الدول الصناعية يتركز الاهتمام على الملوثات، وذلك لكون العالم الصناعي المتقدم يربط بين التلوث والإنتاج ككل، أما في الدول النامية، فتتفاوت وجهات النظر بخصوص الشأن البيئي، ففي حين ينظر له في بعض بلدان العالم النامي على أنه عمل مرتبط بالرفاهية، يرى البعض الآخر أنه نتيجة طبيعية لتسارع عمليات التصنيع وزيادة معدلات التلوث، وأن هناك ضرورة لإعادة النظر في عمليات الإنتاج التي لم تأخذ البيئة من قبل في الاعتبار، علما بان نسبة كبيرة من المصانع تفتقر إلى الحد الكافي من معدات الحماية[12].

ومهنة الخدمة الاجتماعية إحدى المهن الإنسانية التي تهتم بالبيئة التي يعيش فيها الإنسان، وكونه تلك البيئة صحية أو غير صحية، كما يرتكز أيضاً على مدى تفاعل الأفراد والجماعات والمجتمعات مع بيئتهم وكيفية تعاملهم معاً وقدرتهم على اكتشاف مشكلات وكذا على التعامل مع تك المشكلات[13].

ويمكن تحديد أهداف الخدمة الاجتماعية في محيط البيئة في نشر الوعي البيئي واكتساب الإنسان الاتجاهات البيئة، واكتساب المهارات لمواجهة المشكلات البيئية، وكذلك تعميق مفهوم المشاركة البيئية ومساعدة الأفراد للتخطيط وتنفيذ بعض المشروعات التي تستهدف البيئة والإبقاء عليها نظيفة[14].

ومنذ أكثر من عقدين من الزمان وصيحات الخطر والتحذير تنطلق وتتوالى من المؤسسات العلمية والتربوية في شتى بقاع العالم المتقدم والنامي على السواء لتحذر سكان العالم من مخاطر تفاقم التلوث البيئي وما يتبع ذلك من مشكلات تهدد حياة الإنسان على الأرض[15].

ويعد الاهتمام بحجم التلوث مدخل طبيعي لبحث قضايا البيئة على نحو أكثر شمولاً وتأصيلاً. فكما ينبئ الصداع عن ارتفاع ضغط الدم، يشير التلوث إلى سوء التعامل مع الموارد الطبيعية التي تشكل انساقاً محكمة لكل منها قدرة تحمل معينة يختل النسق إذا جاوزها الناس في

استخدام الموارد. والتلوث الجوى ليس في التحليل الأخير إلا إفساد الهواء الذي نستنشقه حين نعامله كمزبلة ترمى فيه المواد الضارة[16].

ولما كانت الخدمة الاجتماعية من أهم التخصصات التي أصبح لها دوراً بارزاً في هذا الشأن ذلك لما لها من دور في نشر الوعي البيئي والعمل على إكساب الإنسان المعارف البيئية والمهارات والاتجاهات والدافعيات والالتزام بالعمل بطريقة فردية، جماعية، ومجتمعية نحو حل المشكلات الموجودة والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة لذا فإنها تركز على الآتي[17].

1- المعرفة البيئة ونشر الوعي البيئي.

2- إكساب المواطنين الاتجاهات البيئية السليمة.

3- تعميق مفهوم المشاركة البيئية والمجتمعية من خلال غرس المسئولية الجماعية لدى المواطنين.

وتعد جوهر المشكلة في مصر تكمن في سوء استخدام الموارد وليس في ندرة تلك الموارد، وهو ما يقودنا إلى مسئولية نمط التنمية الذي عمل على التركيز الشديد على السكان في مناطق معينة سواء كانت هذه الموارد تتعلق بالمياه أو الهواء أو الخصائص الديموجرافية للسكان[18].

وقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث هذه القضية نعرض بعضها فيما يلي:-

ثانياً: الدراسات السابقة

1- دراسة نبيل إبراهيم أحمد (1990)[19]:

وقد توصلت إلى نتائج عديدة أهمها:-

- اتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية نحو البيئة من التلوث إيجابية.
- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو حماية البيئة من التلوث.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الطلاب الذين درسوا مادة حماية البيئة من التلوث والطلاب الذين لم يدرسوا المادة في اتجاهاتهم نحو حماية البيئة من التلوث.

2- دراسة محمد فاروق رضوان (1992)[20]: وقد تناولت أثر التدخل المهني للخدمة الاجتماعية مع عمال صناعة الأسمنت في مواجهة مخاطر تلوث بيئة العمل حيث توصلت إلى النتائج التالية:-

- يتعرض عمال صناعة الأسمنت للعديد من المخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية للتلوث.

- يؤدي تلوث الهواء في شركات الأسمنت إلى زيادة تكلفة الخدمات الصحية.
- هناك سببين رئيسيين لمشكلة تلوث الهواء في شركات الأسمنت أحدهما يرجع إلى وجود عيوب والأخر تكمن في سلوك العامل في عمله.
- يلعب العامل في شركات الأسمنت دوراً هاماً في خفض معدلات تلوث الهواء كما أنه أول المستفيدين.
- يسهم التدخل المهني لخدمة الاجتماعية في زيادة درجة مواجهة عمال صناعة الأسمنت لمخاطر التلوث.
- يسهم العمل الفريقي بين الأخصائي الاجتماعي وبقية المهنيين في المصنع في زيادة فاعلية دوره في مجال حماية العامل وبيئة عمله من مخاطر تلوث الهواء.

3- دراسة أحمد حسني إبراهيم (1995)[21]: حيث توصلت إلى النتائج التالية:-

- استخدام التدخل المهني مع الشباب الريفي يزيد من حجم مشاركتهم في مشروعات وبرامج خدمة البيئة وبالتالي يزيد من مواجهة الكثير من المشكلات التي تواجه البيئة الريفية.
- أكدت الدراسة على أن الخدمة الاجتماعية كمهنة تلعب دور هام في عملية إكساب وصقل المهارات وخاصة مهارات حل المشكلة وذلك من خلال الأدوات والأساليب الفنية لها.
- أن أكثر الشباب مشاركة في الجوانب التي يشعرون أنها جديدة نسبياً عليهم بالتالي تكوين واقعية التعليم لديهم أكر من أي جانب أخر لديهم دراية به.
- التدخل المهني للخدمة الاجتماعية يؤدي إلى استثمار وتعبئة جهود الشاب لحماية البيئة.
- انتهت الدراسة بوضع إطار تصوري للممارسة المهنية لخدمة الاجتماعية مع الشباب لحماية البيئة في المجتمعات الريفية.

4- دراسة أحمد حسنى إبراهيم (1998)[22] التي سعت إلى تحديد مدى ما تحققه برامج حماية برامج حماية البيئة من أهداف خاصة بجهاز شئون البيئة حيث توصلت إلى النتائج التالية:

- أن قدرة برامج حماية البيئة على تحقيق أهداف الجهاز متوسط في النواحي الاجتماعية وقوية في النواحي الطبيعية.
- تواجه برامج حماية البيئة مجموعة من المعوقات تدور حول النواحي المادية والتخطيطية والإدارية وأخرى خاصة بالمجتمع.
- الخدمة الاجتماعية كمهنة تساهم بإيجابية في مراحل تصميم تلك البرامج من حيث تحديد الأهداف ودراسة الواقع وتحديد الأولويات واستثارة المواطنين وعمليات المتابعة والتقويم.

5- دراسة لمياء جلال الدين محمد فراج (1998) [23]: حيث سعت إلى

- قياس اتجاهات سكان المعادي نحو المشاركة في التخطيط لحماية البيئة من أضرار التلوث ومعرفة المشكلات التي تواجه جمعية محبي الأشجار في تحقيق أهدافها التنموية البيئية، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- وجود اتجاهات إيجابية لدى أهالي منطقة المعادي نحو التعاون والمشاركة في إبداء الرأي عند وضع الخط التنموية البيئية.

- زادت هذه الدراسة من نسبة وعي الأهالي بخطورة التلوث البيئي وبان ترك هذا التلوث يبشر بحلول كارثة قادمة لابد من التحرك لمواجهتها، وبضرورة تضافر جهود الأهالي مع جهود المتطوعين في الجمعيات الأهلية مع المسئولين من أجل تفادي خطر هذه الكارثة ومحاولة الحد منها.

6- دراسة عبدالنبي عبدالحى شلبي (2000) [24]: حيث سعت إلى:-

- قياس اتجاه المواطنين نحو المشاركة في التخطيط لمواجهة مشكلة تلوث البيئة الريفية بالنفايات الصلبة، حيث توصلت إلى النتائج التالية:-

- توجد فروق جوهرية بين متوسط درجات القياس (القبلي والبعدي والتتبعي) للتدخل المهني لزيادة اتجاه المواطنين نحو المشاركة في عملية الإعداد لمشروعات مواجهة مشكلة تلوث البيئة الريفية بالنفايات الصلبة.

7- دراسة (تومادر مصطفى 2000م) [25] التى تناولت "العلاقة بين المنظمات الاجتماعية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق الأهداف"

استهدفت الدراسة .. التعرف على علاقة المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال تلوث البيئة بغيرها من المنظمات الحكومية والأهلية على المستوى الأفقى والرأسى وأثر ذلك فى قدرتها على تحقيق أهدافها فى حماية البيئة.

وقد أكدت الدراسة على ضرورة إحداث نوع من التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية حتى تحقق أهدافها التنموية والمنشودة فى مجال حماية البيئة من التلوث وخطر النفايات.

8- دراسة توفيق عبدالجبار توفيق شعيب (2002) [26]، حيث استهدفت إلى:-

- دراسة مشروعات وبرامج خدمة البيئة بالمدرسة، وكيفية استخدامها كنماذج لمعرفة دور الأخصائي الاجتماعي في تربية التلاميذ من خلال غرس الاهتمام بحماية البيئة والتنمية البيئية،

والكشف عن المعوقات التي توجه الأخصائي الاجتماعي في مجال خدمة المهنة والأساليب المهنية اتي استخدمها للتغلب على تلك المعوقات.

وتوصلت إلى أن للأخصائي الاجتماعي دور نشط في معرفة التلاميذ لنشاط جماعة خدمة البيئة بالمدرسة.

- لمشروعات وبرامج خدمة البيئة الدور في مشاركة التلاميذ في تجميل الفصول.
- عدم وجود نشاط ملحوظ لجماعة خدمة البيئة بالمدرسة.

9- دراسة "Obitain, 2002" [27] التى أجريت على 280 منظمة غير حكومية أعضاء فى شبكات مهتمة بالبيئة باليابان ، أوضحت نتائجها أهمية الشبكات فى دعم قدرات المنظمات الأعضاء بها وذلك حتى تدافع عن قضايا البيئة ، وكذلك دعم قدراتها المالية لتتمكن من وضع وتنفيذ الأنشطة البيئة.

10- دراسة "Dumoulin, 2003" [28] التى أوضحت أهمية تكوين الشبكات وضرورة انضمام المنظمات غير الحكومية بها وخاصة العاملة منها فى مواجهة القضايا البيئية بصفة عامة ، حيث أوضحت نتائج هذه الدراسة أهمية الشبكات فى دعم قدرات أعضائها فى تبنى قضايا البيئة والدفاع عنها ، وأهمية حث المواطنين للمشاركة فى مواجهة هذه القضايا.

11- دراسة (أحمد صادق رشوان2004) [29] التى تناولت العلاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات الأهلية الأعضاء فى شبكة حماية البيئة وتحقيق الشبكة لأهدافها . حيث قدمت مجموعة من المقترحات والتوصيات العامة أهمها :-

- التوسع فى إقامة الشبكات التى تواجه المشكلات والظواهر المجتمعية المعاصرة ، والتى تساند وتدعم المنظمات العاملة فى المجالات النوعية المتعددة .
- العمل على تطوير مثل هذه الشبكات من خلال التركيز على المحاور ألآتية :

* محور التأهيل والإعداد :

- وذلك من خلال تزويد المنظمات الأعضاء فى الشبكة بالمهارات الفنية والإدارية والقيادية اللازمة للعمل التطوعى.

12- دراسة مصطفي محمود مصطفي أحمد (2004) [30]، والتي سعت إلى تحديد دور الجهاز في المجتمع، والتعرف على مدى فاعلية دوره من خلال وجود أخصائي اجتماعي به وتوصلت إلى عدة مستخلصات أهمها:-

- إمكانية قيام الأخصائي الاجتماعي بالدور الإداري بالجهاز.

- إمكانية قيام الأخصائي الاجتماعي بتنمية الوعي البيئي للأهالي.
- إمكانية قيام الأخصائي الاجتماعي بمشاركة الأهالي في برامج البيئة.
- إمكانية قيام الأخصائي الاجتماعي بتدعيم العمل الفريقي بالجهاز.
- إمكانية قيام الأخصائي الاجتماعي برفع كفاءة الجهاز.

تعليق عام على الدراسات السابقة

1- تناولت بعض الدراسات قياس اتجاهات الشباب نحو حماية البيئة من التلوث، حيث أثبتت أنها إيجابية وكان ذلك نتيجة أن بعضهم درس مادة حماية البيئة وبعضهم يعدها نظافة عامة (دراسة نبيل إبراهيم 1990، لمياء جلال الدين، 1998).

2- تناولت بعض الدراسات أسباب تلوث البيئة خاصة بسبب بعض الصناعات وأهمها صناعة الأسمنت (محمد فاروق، 1992).

3- تناولت العديد من الدراسات دور بعض الأجهزة المجتمعية مثل مركز الشباب خاصة بالريف (أحمد حسن، 1995، عبدالنبي عبدالحي، 2000، Dumoulin, 2003، أحمد رشوان، 2004م).

4- تناولت بعض الدراسات مدى تحقيق جهاز حماية البيئة لأهدافه والمعوقات التي تواجهه مثل التمويل، ضعف الوعي المجتمعي ...الخ(أحمد حسن 1998، تومادر مصطفى 2000م، مصطفى محمود مصطفى، 2004).

5- من الملاحظ أن دراسات تلوث البيئة بالمخلفات المنزلية أو مخلفات معامل التحاليل أو المستشفيات قليلة وتكاد تكون نادرة، مما دفع الباحث لإجراء هذه الدراسة خاصة في ظل وباء كورونا.

ثالثاً: الموجهات النظرية للدراسة[31]

من المعروف أن المنظم الاجتماعي في مساعدته للمجتمع المحلي على تحقيق أهدافه، فإن ذلك يتطلب ضرورة العمل من خلال منظمات ولذلك فإن دراسة المنظمات في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية تفيد في الآتي:-

1- فهم طبيعة المنظمات وأهدافها، ويقصد بها في هذه الدراسة جمعيات تنمية المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال حماية البيئة من التلوث عامة والتخلص الآمن من المخلفات المنزلية والمعملية على وجه الخصوص طبقاً للائحة النظام الأساسي لها، وبالتالي لابد من دراسة أهدافها ومدى قدرتها على تحقيقها، وهذا ما تسعى الدراسة الحالية لتحقيقه).

2- التعرف على المشكلات التي تعاني منها المنظمة وكيفية مواجهتها. وهذا أيضاً ما تسعى الدراسة الحالية لتحقيقه وهو

- تحديد المعوقات التي تواجه جمعيات حماية البيئة من التلوث في تحقيق أهدافها.
- تحديد المقترحات اللازمة لمواجهة هذه المعوقات من ناحية، والتي تساعد على تفعيل دورها في حماية البيئة من التلوث من ناحية أخرى.

3- استخدام المنظمات كأداة للتأثير في سلوك الأفراد بالمنظمة وتوجيهها في نواحي إيجابية.

وهذا أيضاً ما تسعى الدراسة الحالية لدراسته من خلال التعرف على أدوار الجمعيات التوعوية للمجتمع المحلي حول التخلص الآمن من المخلفات.

بناءاً على العرض السابق من أدبيات نظرية والدراسات والبحوث السابقة وكذلك الموجهات النظرية للدراسة فإن الباحث يمكن أن يحدد ويصوغ مشكلة الدراسة في (محاولة تحديد مدى قدرة تحقيق الجمعيات الأهلية محل الدراسة لأهدافها الخاصة بحماية البيئة من التلوث عامة والتخلص الآمن من المخلفات المنزلية وغيرها من ناحية أخرى، وكذلك تحديد المعوقات التي تواجه تحقيق هذه الأهداف، تم تحديد المقترحات اللازمة لتفعيل قدرتها على تحقيق هذه الأهداف).

رابعاً: أهمية الدراسة:

1- حجم المشكلات البيئية التي تعاني منها غالبية محافظات مصر تتطلب تضافر كافة الجهود والمؤسسات من أجل حماية البيئة ومشاركة كافة أفراد المجتمع في المحافظة على البيئة وتنميتها.

2- تركيز الاهتمام على العلاقة المتبادلة بين الإنسان وعناصر بيئته من جهة وبين هذه العناصر وبعضها من جهة أخرى وتنمية المهارات والمعارف للمساهمة في تطوير ظروف البيئة على نحو أفضل.

3- إن حدوث تنمية في المجتمع تتوقف على العلاقة الوثيقة بين التنمية والمحافظة على البيئة، لذا لابد من إجراء دراسات متنوعة تركز على أهمية التخلص الآمن من المخلفات المنزلية وغيرها.

4- أن غياب الوعي بالتخلص الآمن للقمامة يعتبر سبباً رئيسياً في تدهور الصحة العامة وتأخر التنمية مما يتطلب إجراء دراسات تستهدف نشر الوعي بالتخلص الآمن من المخلفات لدى كافة أفراد المجتمع.

5- يعد نشر ثقافة حماية البيئة من التلوث تسهم في ترشيد الاستهلاك ولها أثرها في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

خامساً: أهداف الدراسة

1- تحديد مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث لتوفير المتطلبات قيام العاملين بدورهم.

2- تحديد مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على تحقيق أهدافها بالمجتمع الحضري.

3- تحديد مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على تحقيق أهدافها بالمجتمع الريفي.

4- تحديد مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على تحقيق أهدافها المتعلقة بالتوعية المجتمعية.

5- تحديد مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث علي تطبيق أساليب وإجراءات الضبطية القضائية.

6- تحديد المعوقات التي تواجه جمعيات حماية البيئة من التلوث.

7- تحديد المقترحات اللازمة لتفعيل دور جمعيات حماية البيئة من التلوث.

سادساً: تساؤلات الدراسة:-

1- ما مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على توفير متطلبات قيام العاملين بدورهم؟

2- ما مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على تحقيق أهدافها بالمجتمع الحضري؟

3- ما مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على تحقيق أهدافها بالمجتمع الريفي؟

4- ما مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على تحقيق أهدافها المتعلقة بالتوعية المجتمعية؟

5- ما مدى قدرة جمعيات حماية البيئة من التلوث على تطبيق الأساليب والإجراءات الضبط القانوني؟

6- ما المعوقات التي تواجه دور جمعيات حماية البيئة من التلوث؟

7- ما المقترحات اللازمة لتفعيل دور جمعيات حماية البيئة من التلوث؟

سابعاً: مفاهيم الدراسة

1- مفهوم الوعي البيئي:

يعرف الوعي بأنه إدراك الشخص لذاته وما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة. ويمكن إرجاع الوعي إلى ثلاثة عناصر هي: الإدراك، المعرفة، الوجدان وهذه العناصر تتصل ببعضها كل الاتصال وتتفاعل بشكل يحقق الوعي الكامل بالبيئة وكافة المكونات الخاصة بها[32].

ويمكن وضع التعريف الإجرائي التالي للوعي البيئي[33]

- إدراك الفرد للمخاطر المتعلقة لتلوث البيئة المحيطة به.
- الحفاظ على البيئة من مخاطر التلوث بإتباع السلوكيات المرغوبة التي لا تؤدي إلي التلوث.
- حماية الفرد نفسه من الخاطر الصحية الناتجة عن تلوث البيئة.
- السرعة في إقناع كل من يساهم في تلوث البيئة بضرورة التخلي عن الممارسات التي تؤدى للتلوث.
- الشرعة في إبلاغ المسئولين عن ممارسات التلوث التي تضر بالبيئة لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو مكافحتها.
- التعاون مع المحيطين في الحفاظ على نظافة البيئة التي يعيش فيها الفرد.
- الاستفادة من الخدمات الصحية والوقائية التي تعالج سلبيات التلوث أو تقي الفرد من التلوث.

2- مفهوم البيئة

تعرف البيئة على أنها كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية، وهي المؤثر الذي يدفع بالكائن إلى الحركة والنشاط والسعي فالتعامل مع البيئة والفرد والأخذ والعطاء مستمد ومتلاحق، ويوضح هذه التعريف أن البيئة تتكون من عنصرين هما: [34]

- **العنصر الطبيعي:** ويمثل جميع العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها مثل الهواء والماء والتربية والنباتات والحيوان وتفاعلاتها وتشمل أيضاً على الثروات الطبيعية كالغابات والمراعي والمصايد والمعادن والبترول.

- **العنصر الاجتماعي:** ويتضمن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي شيدها الإنسان لتغير البيئة المادية لخدمة حاجاته مثل استعمالاته للأراضي الزراعية والسكن والمدارس والطرق والموانى والمصانع.

كما تعرف على أنها " المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية، وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية. وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعي[35].

بينما يعرفها يعقوب الشراح: بأنها " هي كل شئ يحيط بالإنسان ويشمل المكونات الحية وغير الحية جميعها وتوجد في صورة التفاعل بالشكل الذي يحفظ توازن البيئة"[36].

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيعرفها بأنها" العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وتحمل المسئولية الفردية والجماعية تجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة"[37].

3- مفهوم تلوث البيئة

يعرف تلوث البيئة بأنه: " وجود أي مواد دخيلة تغير من الخواص الطبيعية أو الكيميائية للبيئة، وهذه المواد قد تكون من صنع الإنسان أو قد تكون من صنع الطبيعة، ويتوقف ضررها على مدى تركيزها وقوة تأثيرها على الكائنات الحية"[38].

ويعرف بأنه " تدخل غير مقبول في أشياء لها استخدامات نافعة كالهواء والماء"[39].

ويعرف بأنه " حدوث تغير في الصفة الطبيعية للبيئة عن طريق عوامل كيميائية وفيزيقية أو بيولوجية"[40]

ويعرف بأنه: وجود مواد غريبة تسمى الملوثات، وهي ذات طبائع مختلفة كالحرارة أو الذبذبات والإشعاعات والأتربة والغازات[41].

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن: " تغير في خواص البيئة نتيجة تغير كيفي أو كمي تتعرض له، ويحدث هذا التغير بفعل الإنسان أو بفعل عوامل البيئة". وهو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها، ولقد طغى تأثير التلوث على كل مجالات الحياة البشرية المادية والصحية والنفسية، الاجتماعية، فالحديث عن التلوث لا يخلو من صعوبة لتعدد الأسباب وتشابك آثارها وأهميتها وعدم القدرة على تحديد ماهيتها[42].

ويعرف تلوث البيئة أيضاً بأنه وجود مواد غريبة وجديدة على البيئة أو حدوث تغيرات في البيئة[43].

ويركز الباحث في هذه الدراسة على المخلفات المنزلية والمعامل الخاصة بالتحاليل وكذلك مخلفات المستشفيات وما تحدثه من انتشار للروائح الكريهة والغازات السامة وكذلك انتشار الذباب وكثير من المكروبات وتزداد خطورتها أيضاً في ظل انتشار وباء كورونا.

ثامناً: الإستراتيجية المنهجية للدراسة:

1- نوع الدراسة: تقويمية

2- نوع المنهج: المسح الاجتماعي الشامل وبالعينة:-

أ- الشامل لجميع المسئولين الإداريين وكذلك عمال تجميع المخلفات العاملين بإدارة البيئة بالجمعيات والمؤسسات محل الدراسة وعددهم (95).

ب- بالعينة: عدد (15) جمعية أهلية وجهاز حكومي يعملون في مجال حماية البيئة من التلوث وهي الجمعيات والأجهزة التي وافقت على إجراء الدراسة بمحافظة كفرالشيخ.

3- أداة جمع البيانات: مقياس حول مدى قدرة الجمعيات والأجهزة العاملة في مجال حماية البيئة من التلوث على قيامها بتحقيق أهدافها.

4- مجالات الدراسة

أ- المجال البشري

جدول رق (1) يوضح المجال البشري للدراسة

م	اسم الجمعية	عدد الموظفين المسئولين	عدد العمال	مقر الجمعية	
1	جمعية تنمية المجتمع المحلي بمدينة كفرالشيخ	3	7	حضر	10
2-	جمعية أصدقاء البيئة ونهضة المجتمع بكفرالشيخ	3	5	حضر	8
3	مجلس مدينة كفرالشيخ – إدارة البيئة	5	8	حضر	13
4	جمعية تنمية المجتمع المحلي بأريمون	2	3	ريف	5
5	جمعية تنمية المجتمع المحلي ببيلا	3	5	حضر	8
6	جمعية تنمية المجتمع المحلي ببلطيم	2	4	حضر	6
7	جمعية تنمية المجتمع المحلي بمطوبس	1	3	حضر	4
8	جمعية تنمية المجتمع المحلي بالحامول	2	3	حضر	5
9	جمعية تنمية المجتمع المحلي بقلين	1	4	حضر	5
10	جمعية تنمية المجتمع المحلي بدسوق	2	4	حضر	6
11	جمعية تنمية المجتمع المحلي بقرية الورق	2	6	ريف	8
12	جمعية تنمية المجتمع المحلي بسيدي سالم (حديقة الطفل)	1	3	حضر	4
13	جمعية تنمية المجتمع برزقة جاويش – سيدي سالم	1	3	ريف	4
14	جمعية تنمية المجتمع بالفيروز - الرياض	1	3	ريف	4
15	الجمعية الأهلية للخدمات والمساعدات الإنسانية بالسنديون	1	4	ريف	5
	المجموع	30	65		95

يتضح من الجدول السابق أن المجال البشري للدراسة ينقسم إلى :-

1- المسئولين وعددهم (30) مسئول إداري بالجمعيات محل الدراسة وهم عبارة عن فئتين (الإداريين بالريف وعددهم (7) والإداريين بالحضر وعددهم (23).

2- العاملين سواء العمال أو المشرفين وعددهم (65) وينقسمون إلى العاملين بالريف وعددهم (19) والعاملين بالحضر وعددهم (46).

ب- **المجال المكاني:** بعض الجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال حماية البيئة من التلوث بمحافظة كفرالشيخ وعددها (15) جمعية وينقسمون إلى (5) جمعيات تعمل بالريف و (10) جمعيات وأجهزة تعمل بالحضر.

جـ- **المجال الزمني:** بلغت مدة جمع البيانات ثلاثة أشهر تقريباً من 2020/9/15 وحتى 2020/12/12.

تاسعاً : النتائج الميدانية للدراسة:

جدول رقم (2) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للسن

م	المتغير (السن) الفئة العمرية	المسئولين		العاملين		المتوسط		الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	أقل من 30 سنة	8	27	18	27	26	27	2
2	30 – 40 سنة	17	57	35	54	52	55	1
3	40 سنة فأكثر	5	17	12	18	17	18	3
	المجموع	30	100	65	100			

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثين من المسئولين والعمال جاء على النحو التالي: بالنسبة للمسئولين الإداريين.

الفئة العمرية الأولى (30- 40سنة) بنسبة (57%)، ثم الفئة العمرية الثانية (أقل من 30 سنة) بنسبة (27%)، وأخيراً الفئة العمرية (40 سنة فأكثر) بنسبة (17%)

وبالنسبة للعاملين أو العمال جاءت على النحو نفسه.

أي بشكل إجمالي جاءت الفئة العمرية (30 – 40 سنة) بنسبة (55%)، ثم أقل من 30 سنة (27%)، وأخيراً الفئة (40 سنة فأكثر) (18%).

وقد يرجع ذلك إلى ندرة التوظيف في هذا المجال من زمن بعيد، أما بعد زيادة مقابل هذا العمل من الأهالي بدأ الاهتمام إلى حد ما بالتوظيف ولو بعقد مؤقت.

جدول رقم (3) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للدخل

م	فئة الدخل	المسئولين		العاملين		المتوسط		الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	أقل من 1500 جنيه	8	27	18	28	26	27	3
2	1500 – 2400 جنيه	17	57	22	34	39	41	1
3	2400 جنيه فأكثر	5	17	25	38	30	32	2
	المجموع	30	100	65	100	95	100	

يتضح من الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً للدخل، وتبين الآتي ارتباطا بالجدول رقم (2) الخاص بالفئة العمرية يتبين أن الدخل له علاقة بتكرار الذين يقعون في هذه الفئة وهي الوسطى من (1500 – 2400 جنيه)، بنسبة (57%) بينما للعاملين (34%) وإجمالي بنسبة (41%).

بينما بالنسبة للعاملين جاءت الفئة (2400 جنيه) في المركز الأول بنسبة (38%)، بينما جاءت للمسئولين بنسبة (17%) فقط وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية الجمعيات كانت تحجم عن توظيف إداريين بهذا المجال وإجمالاً نسبة المسئولين والعاملين (32%).

بينما جاء في المركز الثالث أقل من (1500 جنيه) بنسبة (27%) لأن غالبية المبحوثين مؤقتين، وهذا ما سوف يتم عرضه لاحقاً. وإجمالاً لما سبق وطبقاً لملاحظات المبحوثين فإن هذا الدخل يعد ضعيف جداً خاصة في ظل وباء كورونا المكلف جداً في علاجه.

جدول رقم (4) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً لنوعية عقد العمل

م	طبيعة عقد العمل	المسئولين		العاملين		المتوسط		الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	بالمكافأة سنوياً	12	40	22	34	34	36	2
2	معين ومؤمن عليه	18	60	25	38	43	45	1
3	بالمكافأة اليومية	–	–	5	8	5	5	4
4	بالمكافأة الشهرية	–	–	13	20	13	14	3
	المجموع	30	100	65	100	95	100	

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً لنوعية عقد العمل، حيث تبين أن غالبية الجمعيات تتجه إلى إبرام عقود بالمكافأة اليومية أو الشهرية ولمدة سنة واحدة وتجدد أو لا تجدد حسب ميزانية كل جمعية.

ومن الملاحظ للباحث أن غالبية الجمعيات فعلا تعاني من ضعف الموارد المالية خاصة في ظل وباء كورونا حيث أغلقت الكثير من مشروعات الجمعيات التي كانت تدر دخل لها.

وبالنسبة لهذا الجدول جاءت النتائج مؤكدة لهذا الكلام حيث جاءت نسبة المعينين للمسئولين (60%)، وللعاملين بنسبة (38%) وبنسبة إجمالية قدرها (45%)، ومن الملاحظ أن هؤلاء كانوا معينين قبل وباء كورونا، وأن غالبية العاملين بالمكافآت سواء للمسئولين أو العاملين ظهرت بعد انتشار وباء كورونا.

ثم جاءت نسب جميع العاملين بالمكافأة سواء السنوية أو الشهرية أو اليومية تباعاً خاصة بعد ضعف الموارد المالية لغالبية الجمعيات محل الدراسة.

جدول رقم (5) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للوظيفة

م	الوظيفة	المسئولين		العاملين		المتوسط		الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	موظف إداري بالجمعية (مسئول بيئي)	30	100	–	–	30	32	2
2	مشرف على عمال النظافة	–	–	15	23	15	16	3
3	عامل نظافة (تجميع)	–	–	50	77	50	53	1
	المجموع	30		65				

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تعباً للوظيفة التي يقوم بها، حيث تنوعت إلى ثلاث فئات.

الأولى: عمال النظافة بنسبة (53%) من إجمالي المبحوثين.

الثانية: المسئولين الإداريين بالجمعيات بنسبة (32%) وعددهم (30) انظر جدول رقم (1) المجال البشري للدراسة.

الثالثة: عمال النظافة بنسبة (16%).

ومن ملاحظات الباحث تبين أن غالبية المشرفين يشاركون في تجميع القمامة مقابل مكافأة أكبر وأحياناً لعجز العمال أو غياب بعضهم أو إصابتهم بكورونا.

جدول رقم (6) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للحالة الاجتماعية

م	الحالة الاجتماعية	المسئولين		العاملين		المتوسط		الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	لم يتزوج	5	%17	10	%15	15	%16	3
2	متزوج ولا يعول	7	%23	15	%23	22	%23	2
3	متزوج ويعول	18	%60	40	%62	58	%61	1
	المجموع	30	%100	65	%100	95	%100	

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً للحالة الاجتماعية وجاءت النتائج على النحو التالي:-

جاءت جميع النسب للثلاث فئات واحدة بالنسبة للفئتين فئة المسئولية وفئة العاملين.

المرتبة الأولى: (للمتزوجين ويعول) بنسبة (60%) للمسئولين و(62%) للعاملين وإجمالية بنسبة (61%).

المرتب الثانية: (متزوج ولا يعول) للمسئولين بنسبة (23%)، وبالنسبة للعاملين بنسبة (22%) وإجمالاً (23%) ، ومن الملاحظ أنهم متزوجين حديثاً غالبيتهم بين ستة أشهر وعامين فقط على الأكثر.

المرتبة الثالثة: فئة الذين لم يتزوجوا وهم المعينين أو المتعاقدين حديثاً غالبيتهم لم يمر عليه أكثر من ثلاث سنوات بالجمعية خاصة في فترة انتشار وباء كورونا. خاصة بسبب توقف العديد من المشروعات الخاصة بالجمعيات .

دول رقم (7) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً لمقر عمل الجمعية

م	الموطن الأصلي	المسئولين		العاملين		المتوسط		الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	الحضر	23	%77	46	%71	69	%73	1
2	الريف	7	%23	19	%29	26	%27	2
	المجموع	30	%100	65	%100	95	%100	

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً لمقر عمل الجمعية من حيث البيئة الريفية أو الحضرية، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:-

الفئة الأولى: جاءت متقاربة بين المسئولين والعاملين حيث جاءت بالنسبة للمسئولين بنسبة (77%) وبالنسبة للعاملين بنسبة (71%) وبنسبة إجمالية قدرها (73%) عدد (10) جمعيات في البيئة الحضرية بنسبة عدد (7) موظفين تقريباً لكل جمعية.

الفئة الثانية: جاءت الجمعيات العاملة في البيئة الريفية بنسبة (23%) للمسئولين ، (29%) للعاملين، وبنسبة إجمالية (27%) عدد الجمعيات (5) جمعيات بواقع (5) موظفين بكل جمعية تقريباً.

جدول رقم (8) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للدورات التدريبية

م	اسم الدورة التدريبية	المسئولين	العاملين	المتوسط		الترتيب
				ك	%	
1	كيفية فرز النفايات بأنواعها.	3	35	38	%40	2
2	التعامل الآمن مع المخلفات الحادة	2	18	20	%21	5
3	التعامل الآمن مع المخلفات السائلة.	3	17	20	%21	5
4	الملابس المناسبة للعمل في تجميع المخلفات	3	31	34	%36	3
5	كيفية تصنيف المخلفات على وسيلة النقل	2	15	17	%18	6
6	التعامل الآمن مع المخلفات الطبية.	3	12	15	%16	7
7	الإجراءات الإدارية لتجميع المخلفات.	18	15	43	%45	1
8	طرق وأوقات تجميع المخلفات.	15	15	30	%32	4
	المتوسط	6	20		%27	

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً لعدد الدورات التدريبية ونوعيتها التي حصلوا عليها في مجال حماية البيئة من التلوث عامة، وتجميع القمامة خاصة حيث جاءت على النحو التالي:-

جاءت نسبة متوسط الحاصلين على دورات تدريبية من المسئولين (6%) فقط بحد أقصى دورة أو دورتين، بينما جاءت نسبة متوسط الحاصلين على دورات تدريبية من العاملين (20%) فقط، وبنسبة إجمالية (27%) فقط من إجمالي العاملين في الجمعيات محل الدراسة، وهذا يدل على ضعف الأداء المهني والوعي الخاص بالعمل في هذا المجال لدى العاملين وكذلك الإداريين.

بينما جاء ترتيب الدورات التدريبية التي تم تنفيذها على النحو التالي:-

(الإجراءات الإدارية لتجميع المخلفات) بنسبة (45%) ، ثم (كيفية فرز المخلفات أو النفايات بأنواعها) بنسبة (40%)، ثم (الملابس المناسبة للعمل في تجميع المخلفات) بنسبة (36%)، (طرق وأوقات تجميع المخلفات) بنسبة (32%)، (التعامل الآمن مع المخلفات الحادة، التعامل الآمن مع المخلفات السائلة) بنسبة (21%)، (كيفية تصنيف المخلفات على وسيلة النقل) بنسبة (18%) وأخيراً (التعامل الآمن مع المخلفات الطبية) بنسبة (16%).

ومن الملاحظ أن هذه النتائج ضعيفة جداً في ظل وباء كورونا، مما يؤكد أهمية وضرورة الاهتمام بزيادة كفاءة الأداء المهني الواعي للعاملين في هذا القطاع.

جدول رقم (9) يوضح توزيع المبحوثين حول مدى توفر المتطلبات المناسبة لجمع المخلفات

م	مواصفات الملابس	المسئولين	العاملين	المتوسط		الترتيب
				ك	%	
1	يتم توزيع أحذية مناسبة لتجميع المخلفات	7	17	24	%25	6
2	يتم تسليم كل واحد الكمامات الواقية.	11	25	36	%38	4
3	يتسلم كل واحد بدلة تحفظ الجسم	3	1	4	%4	10
4	يرتدي كل واحد جوانتي مناسب للعمل	3	5	8	%8	9
5	يتوفر للجميع غطاء للرأس آمن	1	–	1	%1	12
6	يتم التخلص الآمن من الملابس القديمة	5	5	10	%11	7
7	توجد متابعة جادة لالتزام جميع العاملين	6	28	34	%36	5
8	تتحمل الجمعية أو المؤسسة تكلفة الملابس	2	7	9	%9	8
9	تتوافق ملابس العمال بالمعايير العالمية	1	2	3	%3	11
10	تصرف لجميع العاملين الملابس بصفة دورية	3	5	8	%8	9
11	توفر الجمعية الآلات المناسبة لتجميع القمامة	21	51	72	%76	1
12	السيارات والجرارات مجهزة تماماً لتجميع القمامة	23	48	71	%75	2
13	توفر الجمعية بكل سيارة صندوق إسعافات أولية	11	35	46	%48	3
	المتوسط	%7.5	17.6	%25.1		

يوضح الجدول السابق آراء المبحوثين حول مدى توافر أدوات ومتطلبات العمل في مجال حماية البيئة من التلوث عامة وتجميع المخلفات خاصة.

حيث جاءت النتائج ضعيفة جداً لا تتناسب إطلاقاً مع ما تتخذه الدولة من إجراءات احترازية ضد وباء كورونا، وحماية المواطنين عامة والعاملين في القطاعات التي يطلق عليها الصف الأول مثل الأطباء والمعامل وغيرها من القطاعات التي تتعامل مباشرة مع الجائحة حيث جاء متوسط من يرون أن هذه المتطلبات متوفرة من وجهة نظر المسئولين (7.5%)، وللعاملين بلغ المتوسط (17.6%) بمتوسط إجمالي (25.1%) هذا من ناحية.

أما من ناحية نوعية المتطلبات المتوفرة وترتيبها جاءت على النحو التالي:

خاصة المتطلبات التي حصلت على نسبة موافقة عالية وهي

1- توفر الجمعية الآلات المناسبة لتجميع القمامة بنسبة (76%) وخاصة المقاطف والفأس والكريك، ولكن يلاحظ الباحث أن هذه الأشياء أصبحت غير ظاهرة ويقوم العمال باستخدام ورق كرتون ويحمل بيده الأخرى بدون أي ملابس واقية أو جوانتي.

2- السيارات والجرارات مجهزة تماماً لتجميع القمامة بنسبة (75%) ولكن جميعها مكشوفة ولا تستخدم الغلق على القمامة مما يعرضها للتطاير والنزول من على سطح السيارة أو الجرار أثناء سرعتهما مما يساعد على انتشار القمامة في الشوارع، خاصة مخلفات النظافة الشخصية من مناديل وكمامات وغيرها من الأشياء خفيفة الوزن والخطيرة في نشر العدوى.

3- توفر الجمعية بكل سيارة صندوق إسعافات أولية بنسبة (48%) وهذه نسبة ضعيفة جداً وغالبية السيارات والجرارات غير موجود فيها أساساً هذا الصندوق ويعتمدون على وجود الصيدليات.

وجاءت باقي المتطلبات ضعيفة وغالباً غير موجودة وغير متوفرة للعمال مما يجعل هؤلاء العمال في حالة خطر دائم في ظل وباء كورونا.

جدول رقم (10) يوضح مدى تحقيق أهداف الجمعية المرتبطة بحماية البيئة من التلوث بالمجتمع الحضري ن 69

م	الأهداف	المسئولين	العاملين	المتوسط		الترتيب
				ك	%	
1	التنبيه على العيادات بالتخلص الآمن لمخلفاتها	5	15	20	%29	10
2	التنبيه على المعامل بالتخلص الآمن لمخلفاتها	6	17	23	%33	9
3	التنبيه على المستشفيات بالتخلص الآمن لمخلفاتها	5	21	26	%38	9
4	عمل تقييم دوري بيئي للمشروعات والمحلات التجارية	3	28	31	%45	8
5	غلق الورش المقامة داخل الكتلة السكنية	2	15	17	%24	11
6	إلزام الورش بالمدينة الصناعية بمواعيد الغلق	23	46	69	%100	1
7	منع عملية الذبح خارج السلخانة	23	31	54	%78	4
8	الحفاظ على الموارد المائية	21	28	49	%71	5
9	زراعة الأشجار الصديقة للبيئة	11	31	42	%61	7
10	العمل على رش الشوارع لمقاومة الناموس والحشرات	23	41	64	%93	2
11	عمل مسابقات حول حماية البيئة	13	31	44	%64	6
12	توفير صناديق آمنة لتجميع القمامة	23	46	69	%100	1
13	تفعيل مبادرة حي نموذجي نظيف	17	43	60	%87	3
14	المرور المنتظم على أماكن تجميع القمامة	23	46	69	%100	1
	المتوسط	%14.1	%31.4	%45.1		

يوضح الجدول السابق الأهداف التي تسعى الجمعيات العاملة في مجال حماية البيئة من التلوث في الحضر، ومدى قدرتها على تحقيقها من وجهة نظر المبحوثين من الحضر جاءت النتائج على النحو التالي:-

جاء متوسط استجابات المسئولين بنسبة (14.1%) وهي نسبة ضعيفة جداً حيث يشير بعض الباحثين أن هذه الأهداف قد تكون موجودة في لائحة النظام الأساسي للجمعية أو ضمن برنامج الأجهزة الحكومية ولكنها حبر على ورق فقط ولا ينفذ منها إلا تجميع القمامة فقط وبشكل لا يحافظ إطلاقاً على صحة وسلامة العاملين فيه.

بينما بلغت نسبة استجابات العاملين (31.4%) وهي نسبة ضعيفة جداً، وأشار بعض العاملين أنهم لا يعرفون غالبية هذه الأهداف ولا أحد يتحدث معنا حولها ولا نعرف منها غير أننا مسئولين عن تجميع القمامة وإفراغها في المكان المخصص لهذا الغرض.

وإجمالاً بلغ نسبة استجابات المبحوثين حول تنفيذ الجمعية لأهدافها سالفة الذكر (45.1%) وهي أيضاً بالتالي ضعيفة.

ومن الملاحظ أن أهم الأهداف التي يدركها الجميع أو الغالبية هي (إلزام الورش بالمدينة الصناعية بمواعيد الغلق، توفير صناديق آمنة لتجميع القمامة) بنسبة (100%) وعلى حد قول البعض أن الهدف الأول الذي يقوم به هي الشرطة وليست الجمعيات أيضاً

أما الهدف الثاني فإن هناك صناديق بكل مكان ولكنها مفتوحة طوال الوقت ويعج بها الذباب والقطط وساكني العشش العشوائية للبحث عن علب بلاستيك للتجارة فيها، أما الهدف الخاص بالمرور المنتظم على أماكن تجميع القمامة هذا هو الهدف الوحيد أننا ملتزمون به تقريباً وفي المواعيد المتفق عليها.

ثم المرتبة الثانية (رش الشوارع لمقاومة الناموس والحشرات) بنسبة (93%) فإنها موجودة بالفعل ولكنها غير منتظمة.

أما المبادرات الخاصة بحي نموذجي نظيف لم يحقق فيها إلا مكان أو مربع سكني واحد وهو (حي قباء) غرب مدينة كفرالشيخ.

ثم معظم باقي الأهداف تتم ولكن لا يوجد مرور منتظم بشأنها.

إجمالاً لما سبق نلاحظ أن أهداف هذه الجمعيات الأهلية وكذلك الأجهزة الحكومية غالبيتها معطل حتى في ظل وباء كورونا مما يزيد من خطورة انتشار العدوى وانتشار الأمراض.

ومن الدراسات التي تؤكد بعض نتائج هذا الجدول (محمد فاروق، 1992م)

جدول رقم (11) يوضح مدى تحقيق أهداف الجمعية المرتبطة بحماية البيئة من التلوث بالمجتمع الريفي ن= 26

م	الأهداف	المسئولين 7	العاملين 23	المتوسط ك	المتوسط %	الترتيب
1	منع اختلاط مياه الصرف بالمياه العادية	2	12	14	%54	7
2	منع استخدام مياه الصرف لري الأرض الزراعية	3	13	16	%62	6
3	منع تشوين روث المواشي داخل الكتلة السكنية	2	17	19	%73	4
4	منع إلقاء القمامة بالطرق العامة أو شواطئ المجاري المائية	3	15	18	%69	5
5	منع عملية حرق قش الأرز	5	15	20	%77	3
6	منع إقامة مزارع السمان والدواجن داخل الكتلة السكنية	2	8	10	%38	8
7	العمل على زراعة الأشجار الصديقة للبيئة	1	5	6	%23	11
8	عدم إلقاء المواد الكيميائية في المجاري المائية	2	5	7	%27	10
9	عمل مسابقات حول حماية البيئة	1	6	7	%27	10
10	التخلص الآمن من المخلفات الزراعية عديمة الفائدة	2	7	9	%35	9
11	الاستخدام الأمثل للمخلفات الزراعية بشكل مفيد	5	18	23	%88	2
12	المرور المنتظم لاستلام القمامة من المنازل	7	19	26	%100	1
13	استخدام أساليب آمنة لتجميع القمامة	5	18	23	%88	2
	المتوسط	%3.1	%12.1	%15.2		

يوضح الجدول السابق مدى تحقيق أهداف جمعيات حماية البيئة من التلوث لأهدافها بالريف من وجهة نظر المبحوثين حيث جاءت النتائج ضعيفة على النحو التالي:-

جاء متوسط استجابات المسئولين حول مدى تحقيق الجمعيات العاملة في مجال حماية البيئة من التلوث في المجتمع الريفي (3.1%) وهذه نسبة ضعيفة جداً وقد يرجع ذلك كما جاء على لسان العديد من المبحوثين أن العاملين بالجمعيات ليس لديهم الضبطية القضائية من ناحية، والوحدة المحلية لا تقوم بتنشيط الإدارة البيئية بالوحدة من ناحية أخرى، وقد يكون نشاط الوحدة المحلية في هذا الشأن متوقف تماماً خاصة مُنذ انتشار وباء كورونا.

بينما جاء نسبة العاملين على جمع المخلفات (12.1%) وهي نسبة ضعيفة جداً أيضاً ويقولون أنهم لا يعلمون أساساً بهذه الأهداف ولا يوجد دافعية لتحقيقها أساساً.

ومن الملاحظ أن أهم الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيها ويستشعرها المواطنين هي:-

- المرور المنتظم لاستلام القمامة من المنازل بنسبة (100%).
- الاستخدام الأمثل للمخلفات الزراعية بشكل مفيد بنسبة (88%) خاصة قش الأرز من خلال بيعه لشركات الورق، وكذلك استخدام أساليب آمنة لتجميع القمامة أيضاً بنسبة (88%) وذلك لأن في الريف يستلمون المخلفات في أكياس محكمة الغلق، وبسبب آخر وهو عدم وجود تجار الخردة للعبث فيها.
- منع عملية حرق قش الأرز بنسبة (77%) حيث مازال موجود هذا السلوك في الريف بين عدد ليس بالقليل من المزارعين، وينفذوا هذا السلوك في أيام الاجازات والعطلات الرسمية، في غياب تام من المسئولين، ومن الدراسات التي تؤكد ما توصل إليه هذا الجدول (أحمد حسني، 1995، عبدالنبي عبدالحي، 2000، أحمد رشوان، 2004).

جدول رقم (12) يوضح مدى تحقيق أهداف الجمعية المرتبطة بالتوعية لحماية البيئة من التلوث ن= 95

م	الأهداف	المسئولين	العاملين	المتوسط		الترتيب
				ك	%	
1	حث الشباب على التطوع في مبادرات حماية البيئة من التلوث	25	31	56	%59	6
2	تشجيع المواطنين على المشاركة في جمعيات حماية البيئة من التلوث	21	28	49	%52	7
3	التوعية بخطورة تلوث البيئة على الصحة العامة	25	45	70	%74	4
4	استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية السريعة	26	48	74	%78	3
5	تنفيذ المؤتمرات الجماهيرية في كل مربع سكني	15	17	32	%34	12
6	عمل ندوات بالمدارس ومراكز الشباب وغيرها	28	48	76	%80	2
7	التوعية الأسرية بالأساليب الحياتية المحافظة على البيئة	13	21	34	%36	11
8	التوعية الأسرية بالأساليب الحياتية الموفرة للمياه	12	25	37	%39	1
9	توعية المزارعين بأساليب الري الموفرة للمياه	28	41	69	%73	5
10	التوعية باستخدام المواد القابلة للتدوير في تجميع القمامة	17	25	42	%44	8
11	عمل فرق للتوعية من المتطوعين	13	28	41	%43	9
12	حث الأسر على استخدام مواد التنظيف القابلة للتحلل	11	23	34	%36	11
13	نشر ثقافة التخلص الآمن من المخلفات في ظل الأوبئة	28	51	79	%83	1
	المتوسط	%20.2	%33.2	%53.3		

يتضح من الجدول السابق آراء المبحوثين حول مدى تحقيق الأهداف الخاصة بالتوعية المجتمعية وكذلك الآليات التي تستخدمها في نشر الوعي البيئي وجاءت النتائج على النحو التالي:-

جاء متوسط استجابات المسئولين بنسبة (20.2%)، لأن كل جمعية لها أسلوب معين في التوعية الأرخص والأسهل من وجهة نظرها، ولا تستطيع جمعية تطبيق كل الأساليب أو الأهداف التوعوية لضعف التمويل من ناحية ونقص القدرة البشرية من ناحية أخرى.

بينما جاء متوسط استجابات العاملين في جمع المخلفات بنسبة (33.2%)، وهي نسبة ضعيفة أيضاً ومن وجهة نظرهم أن الجمعية أهم شئ أو هدف لها هو تجميع المخلفات مقابل مبلغ مالي محدد فقط لا غير ولا تسعى لأي أهداف أخرى.

وجاء المتوسط الإجمالي للمبحوثين بنسبة (53.3%) حيث يشير غالبية المبحوثين أن ما يشغل بال الجمعيات هو قدرتها على تجميع المخلفات في المواعيد المتفق عليها مقابل أجر محدد متفق عليه، أما باقي الأهداف لا تسعى الجمعيات أساساً لتحقيقها.

لذا جاءت الأهداف المرتبطة بتجميع المخلفات هي الأقرب إلى التحقيق ومنها:-

- نشر ثقافة التخلص الآمن من المخلفات في ظل الأوبئة بنسبة (83%) ولأن هذا شرط من شروط تجميع القمامة من المستفيدين.
- عمل ندوات بالمدارس ومراكز الشباب بنسبة (80%) وغالبيتها بالمجان.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية السريعة بنسبة (78%) خاصة الفيس والواتس آب.

أما باقي الأهداف جاءت بنسب متوسطة وضعيفة.

ومن الدراسات التي تؤكد بعض نتائج هذا الجدول (تومادر مصطفي، 2000، مصطفى محمد مصطفى، 2004).

جدول رقم (13) يوضح الأساليب المتبعة لمحاربة تلوث البيئة ن= 95

م	الإجراءات	المسئولين	العاملين	المتوسط		الترتيب
				ك	%	
1	عمل محاضر للمزارع الذي يقوم بإحراق قش الأرز	28	38	66	%69	2
2	عمل محاضر لكل من يشون ما يضر السكان	28	25	53	%56	7
3	الإبلاغ عن الذين يستخدمون الصرف الصحي في ري الأرض	21	21	42	%44	9
4	عمل محاضر لكل من يلقى القمامة في الشوارع	23	28	51	%54	8
5	عمل محاضر لكل من يسئ استخدام المياه النظيفة	21	38	59	%62	6
6	محاربة ومنع إلقاء القمامة خارج الصناديق	23	38	61	%64	4
7	عمل تقييم مستمر للمحلات والورش	18	21	39	%41	10
8	الحرص على تحديد مواعيد ثابتة لاستلام القمامة	28	57	85	%89	1
9	إلزام الجميع بوجود حافظة بغطاء أمام كل شقة	21	41	62	%65	3
10	إلزام الجميع بوضع مخلفاتهم في أكياس محكمة الغلق	25	35	60	%63	5
11	عمل حملات دورية على المصانع والعيادات والمعامل	28	25	53	%56	7
	المتوسط	%24.0	%33.4	%57.4		

يوضح الجدول السابق آراء المبحوثين حول الأساليب والإجراءات التي تنفذها الجمعيات والأجهزة الحكومية في مقاومة تلوث البيئة سواء كانت إجراءات قانونية أو إجراءات توعوية أو إجراءات تعاقدية مع الأهالي حيث جاءت النتائج على النحو التالي:-

بالنسبة للمسئولين جاء متوسط استجاباتهم بنسبة (24%) وقد يرجع ذلك إلى أن كل هذه الأساليب لا يتم تنفيذها أو تحقيقها ولكن التركيز من الجمعيات على إجراء واحد أو اثنين على الأكثر.

بينما كان متوسط استجابات العاملين في تجميع القمامة بنسبة (33.4%).

وإجمالاً كان المتوسط العام لجميع المبحوثين بنسبة (57.4%) وتفسر هذه النسبة أن هناك إجراءات تقوم بها الأجهزة محل الدراسة بعينها وتؤكد عليها.

ومن أهم الإجراءات أو الأساليب التي تحرص الجمعيات على القيام بها من وجهة نظر المبحوثين هي:-

- (الحرص على تحديد مواعيد ثابتة لاستلام القمامة) بنسبة (89%) وتعد هذه أهم الآليات لأن مرتبط بها استمرار التعاقد بين الجمعية والمستفيدين، ومرتبطة أيضاً بالأجر المتفق عليه ثم تأتي باقي الإجراءات والأساليب بنسب متوسطة ثم ضعيفة وضعيفة جداً.

جدول رقم (14) يوضح المعوقات التي تواجه جمعيات حماية البيئة من التلوث

م	المعوقات	المسئولين	العاملين	المتوسط		الترتيب
				ك	%	
1	ضعف الدعم الحكومي للجمعيات	28	56	84	%88	7
2	ضعف الميزانية المخصصة لهذا النشاط	30	61	91	%96	3
3	النظرة الدونية لجميع العاملين بهذا المجال	30	63	93	%98	2
4	ضعف الجهاز الإداري الخاصة بحماية البيئة بالجمعيات	25	61	86	%91	6
5	ضعف إرادة تطبيق الغرامات القانونية	28	91	89	%94	5
6	ضعف البرامج التوعوية الموجودة بكل جمعية أو مؤسسة	28	65	93	%98	2
7	العاملين بهذه الإدارات غير متخصصة في مجال البيئة	25	61	86	%91	6
8	ندرة الدورات التدريبية	30	63	93	%98	2
9	ضعف المساندة المجتمعية في حماية البيئة من التلوث	30	65	95	%100	1
10	عدم الالتزام المجتمعي بالأساليب الصحية في تجميع المخلفات	30	65	95	%100	1
11	عدم التزام المعامل والعيادات بالأسلوب الأمثل للتخلص من المخلفات	30	65	95	%100	1
12	عدم وجود الأدوات اللازمة لحماية العاملين من العدوى	28	65	93	%98	2
13	سيارات نقل المخلفات لا تمنع العدوى بالأوبئة والأمراض	25	65	90	%95	4
14	عدم تعاون المحليات مع الجمعيات العاملة في نفس المجال	23	61	84	%88	7
15	عدم التزام المزارعين بالأساليب الصحية	28	62	90	%95	4
16	عدم إقبال المتطوعين على هذا المجال لخطورته	30	65	95	%100	1
17	تحتوى المخلفات على مواد خطيرة	30	65	95	%100	1
18	ليس لدى العاملين الوعي الكامل لحماية أنفسهم	25	58	83	%87	8
19	عدم توافر الرعاية الطبية للعاملين	28	65	93	%98	2
20	ضعف المرتبات ومنهم بعقد مؤقت	25	65	90	%95	4
21	عدم توافر صناديق القمامة بالريف	21	63	84	%88	7
	المتوسط	%27.5	%62.9	90.3		

يتضح من الجدول السابق أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات العاملة في مجال حماية البيئة من التلوث حيث جاءت النتائج على النحو التالي:-

جاء متوسط استجابات المسئولين بنسبة (27.5%) وهي قريبة جداً من (100%) من المسئولين مما يؤكد حقيقة المعوقات التي تواجه هذه الجمعيات، ويقر بها غالبية المبحوثين من المسئولين بالذات، لأنهم أكثر دراية بإمكانات وقدرات هذه الجمعيات على تحقيق أهدافها الخاصة بحماية البيئة من التلوث.

وكذلك جاء متوسط استجابات العاملين في تجميع القمامة بنسبة عالية جداً قدرها (62.9%) مما يؤكد الاتفاق التام بين جميع العاملين والمسئولين على وجود تلك المعوقات وتأثيرها الواضح على تحقيق أهداف هذه الجمعيات.

وجاءت نسبة المتوسط الكلي لجميع المبحوثين (90.3%)

وجاءت أهم هذه المعوقات على الإطلاق:-

- ضعف المساندة المجتمعية في حماية البيئة من التلوث.
- عدم الالتزام المجتمعي بالأساليب الصحية في تجميع المخلفات.
- عدم التزام المعامل والعيادات بالأسلوب الأفضل للتخلص من المخلفات.
- عدم إقبال المتطوعين على هذا المجال لخطورته (خاصة في ظل وباء كورونا).
- احتواء المخلفات على مواد خطيرة.

بنسبة واحدة (100%).

ثم جاءت بعض المعوقات بنسبة (98%) أهمها:-

- النظرة الدونية لجميع العاملين في هذا المجال.
- ضعف البرامج التوعوية الموجودة بكل جمعية.
- ندرة الدورات التدريبية بسبب ضعف الموارد المالية.
- عدم توافر الأدوات اللازمة لحماية العاملين من العدوى.
- عدم توافر الرعاية الطبية للعاملين.

ومن الملاحظ أن هذا القطاع لم يتوقف حتى في قمة أزمة وباء كورونا. ثم تأتي باقي المعوقات تباعاً وبنسب عالية جداً.

وثمة دراسات تؤكد بعض هذه المعوقات منها (أحمد حسني 1998، تومادر مصطفى 2000، مصطفى محمود مصطفى 2004م).

جدول رقم (15) يوضح مقترحات المبحوثين لتفعيل دور الجمعيات في حماية البيئة من التلوث

م	المقترحات	المسئولين	العاملين	المتوسط		الترتيب
				ك	%	
1	زيادة الدعم الحكومي للجمعيات العاملة في مجال حماية البيئة من التلوث	30	65	95	%100	1
2	تفعيل التشريعات والغرامات بكل حزم	30	61	91	%96	3
3	زيادة مخصصات برامج التوعية في الحضر والريف	30	65	95	%100	1
4	تفعيل الضبطية القضائية لمسئولي البيئة	28	63	91	%96	3
5	زيادة المرتبات والحوافز للعاملين	30	65	95	%100	1
6	التدوير السريع للمخلفات	25	61	86	%91	6
7	الصرف المنتظم لأدوات وملابس العمال	30	65	95	%100	1
8	محاربة ساكني العشوائيات الباحثين عن ما بداخل المخلفات	30	65	95	%100	1
9	تنفيذ الدورات التدريبية اللازمة لمقاومة الأوبئة	30	65	95	%100	1
10	تشجيع المتطوعين من خلال الحوافز	28	60	88	%93	5
11	إجراء الفرز من المنبع لحماية العاملين من الأذى	30	65	95	%100	1
12	تنفيذ مبادرة حي نظيف لمنع ظاهرة الصناديق	30	65	95	%100	1
13	توفير الصناديق بشكل كاف	28	62	90	%95	4
14	احتواء سيارة النقل على شنطة الإسعافات الأولية	28	65	93	%98	2
15	إلزام العاملين بالزي الواقي من العدوى	23	61	84	%88	7
16	تعاون المحليات مع الجمعيات	21	58	79	%83	8
17	إقامة مصانع كافية لتدوير المخلفات	30	65	95	%100	1
18	أن يكون مقلب القمامة مطابق للمواصفات الصحية	30	65	95	%100	1
19	نشر الوعي البيئي على مستوى جميع المدارس والجامعات ومؤسسات الدولة	28	65	93	%98	2
	المتوسط	%28.4	%63.5	%91.8		

يوضح الجدول السابق مقترحات المبحوثين حول كيفية تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية في حماية البيئة من التلوث، حيث جاءت المقترحات بنسبة عالية جداً مما يؤكد على أهمية دعم هذه الجمعيات سواء بالقدرات المالية أو القدرات البشرية والمادية.

وجاء نسب متوسطات الاستجابات على النحو التالي:-

بالنسبة للمسئولين بنسبة (28.4%) وهذه نسبة عالية تقترب من إجمالي العينة (30). مما يعني وجود إقرار بضرورة هذه المقترحات وأهمية تنفيذها.

وجاءت نسبة متوسط العاملين في تجميع المخلفات (63.5%) وهذا أيضاً إقرار منهم بأهمية هذه المقترحات في تفعيل تلك المقترحات خاصة في ظل وباء كورونا.

وجاءت نسبة المتوسط الكلي (91.8%) وهذا يفسر اتفاق جميع المبحوثين على أهمية تلك المقترحات.

عاشراً: النتائج العامة للدراسة

من خلال تحليل النتائج الميدانية السابقة يمكن عرض النتائج العامة للدراسة على النحو التالي:

1- بالنسبة لخصائص عينة الدراسة:-

أ- الفئة العمرية (30 -40) سنة هي أكبر عدد من المبحوثين وهم الذين مر على توظيفهم أكثر من 10 سنوات أما الحديث كلهم بعقود مؤقتة وليست مستديمة بنسبة 55%.

ب- جاء أصحاب الدخل (1500- 2400 جنيه) هم أكبر فئة غالبيتهم من المعينين بعقود مستديمة بنسبة (41%).

جـ- بلغت نسبة المعينين ومؤمن عليهم (45%) وهي أكبر فئة ولكنها أقل من النصف لأن الذين يعملون بشكل مؤقت أو بعقود مؤقتة بلغت (55%).

د- بلغت نسبة العاملين في جمع القمامة بالفعل من المجال البشري للدراسة (53%) والباقي إما إداري مسئول بالجمعية أو مشرف تنفيذي.

هـ- بلغت نسبة المتزوجين ويعول أطفال نسبة (61%) أي ما يقرب من ثلثي المبحوثين

و- بلغت نسبة المبحوثين من الحضر (73%) حيث أن عدد الجمعيات محل الدراسة بالحضر (10) جمعيات ومؤسسات حكومية.

ز- أهم دورة تدريبية حصل عليها غالبية المبحوثين ونسبتهم (45%) هي الإجراءات الإدارية لتجميع المخلفات وليس دورات حماية ذاتية أو غيرها التي تمنع العدوى أو الحفاظ على النفس.

2- النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة والإجابة عليها.

أ- كان أهم الآليات أو المتطلبات المتوفرة هي قدرة الجمعية على توفير الآلات المناسبة لتجميع القمامة حيث بلغت (76%)، وجاء نسبة مدى توفير المتطلبات إجمالاً متوسط قدرة (25.1%) وهي نسبة ضعيفة جداً.

ب- كان أهم الأهداف التي تحققها الجمعيات العاملة في الحضر هي (إلزام الورش بالمدينة الصناعية بمواعيد الغلق وكذلك توفير صناديق آمنة لتجميع القمامة) بنسبة (100%)، وإجمالاً بلغت نسبة متوسط مدى تحقيق الأهداف نسبة (45.1%) وهي نسبة أيضاً تدل على الضعف الشديد في حماية البيئة من التلوث.

جـ- جاء أهم هدف يتحقق بالجمعيات العاملة في المجتمع الريفي هو المرور المنتظم لاستلام القمامة من المنازل بنسبة (100%). وجاءت نسبة متوسط الإجابة على هذا السؤال بنسبة (15.2%).

د- جاء أهم هدف توعوي يتم تحقيقه هو نشر ثقافة التخلص الآمن من المخلفات في ظل الأوبئة بنسبة (83%)، وإجمالاً جاء نسبة متوسط تحقيق هذه الأهداف التوعوية (53.3%).

مما يؤكد إلى حد ما التزام المواطنين بغلق أكياس القمامة عند تسليمها ولكن ساكني العشوائيات يمرون بحثاً عن البلاستيك والكرتون ويقوموا بفتح هذه الأكياس ورميها في الشارع.

هـ- من أهم الأساليب والإجراءات التي تنفذها الجمعيات محل الدراسة لمواجهة تلوث البيئة (الحرص على تحديد مواعيد ثابتة لاستلام القمامة) بنسبة (89%)، وجاء نسبة متوسط الإجابة على هذا السؤال (57.4%).

و- تعددت المعوقات التي تواجه جمعيات حماية البيئة من التلوث وجاء من أهمها وبنسبة (100%) المعوقات التالية:-

* ضعف المساندة المجتمعية في حماية البيئة من التلوث.
* عدم الالتزام المجتمعي بالأساليب الصحية في تجميع المخلفات.
* عدم التزام المعامل والعيادات بالأسلوب الأمثل للتخلص من المخلفات.
* عدم إقبال المتطوعين على هذا المجال لخطورته.
* تحتوى المخلفات على مواد خطيرة.

وإجمالاً جاءت نسبة متوسط الإجابة على هذا السؤال (90.3%) مما يدل أن هذه المعوقات ذات تأثير قوي على فاعلية هذه الجمعيات.

ز- تعددت المقترحات اللازمة لتفعيل أداء الجمعيات العاملة في حماية البيئة من التلوث وفيما يلي أهم هذه المقترحات والتي جاءت نسبتها (100%).

* زيادة الدعم الحكومي.
* زيادة مخصصات برامج التوعية.
* زيادة المرتبات والحوافز.
* الصرف المنتظم لأدوات وملابس العمال الآمنة.
* محاربة ساكني العشوائيات من العبث في المخلفات.
* الاهتمام بالدورات التدريبية.
* إجراء الفرز من المنبع.
* تنفيذ مبادرة حي نظيف لمنع وضع القمامة بالشوارع.
* إقامة مصانع كافية لتدوير المخلفات وفي أماكن بعيدة عن المساكن.
* أن يكون مكان تجميع القمامة مطابق للمواصفات الصحية.

حادي عشر: تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية لحماية البيئة من التلوث.

1- الأسس التي يرتكز عليها التصور

أ- النتائج التي أسفرت عنها الدراسة.

ب- الأدبيات النظرية لطريقة تنظيم المجتمع.

جـ- النظريات العلمية وخاصة نظرية المنظمات.

د- الدراسات السابقة في مجال حماية البيئة من التلوث عامة والتخلص الآمن من المخلفات المنزلية والمعملية خاصة.

2- الأهداف

أ- نشر ثقافة التخلص الآمن من المخلفات المنزلية.

ب- تكوين مهارات الفرز والمخلفات من المنبع.

جـ- بناء القدرات المؤسسية والبشرية للجمعيات والمؤسسات العاملة في التخلص من المخلفات المنزلية وغيرها.

3- الأدوات المقترحة

أ- الندوات.

ب- المؤتمرات المجتمعية.

جـ- الاتصال بالقيادات الرسمية والشعبية د- وسائل التواصل الاجتماعي

هـ- الزيارات و- الاجتماعات

ز- اللجان ح- المقابلات

4- الأدوار المهنية المقترحة

أ- المعلم ب- الموضح

جـ- المخطط د- المفسر

هـ- واضع البرامج

ثاني عشر: المراجع

1- عبدالحليم رضا عبدالعال: السياسة الاجتماعية (أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية)، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص ص 293 – 294.

2- مركز دراسات قناة النيل الثقافية: ثقافة الفقراء (دراسة في بنية وجذور النظافة المصرية)، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007، ص ص 157 – 173.

3- محمود يسري طه: ترشيد الطاقة وإدارة الطلب عليها، سلسلة العلوم التكنولوجية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007، ص ص 11-12.

4-عصام بن عبدالعزيز العمار: مبادئ الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بحث منشور، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد (41)، العدد (3)، 2013، ص ص 41-68.

5- Holaron " Environment and Behavior" (N.Y., Plenum Press, 1978. PP 10-11.

6- عاطف مصطفى مكاوي وآخرون: السكان والبيئة، (مفاهيم وقضايا)، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2000، ص ص 199- 200.

7- محمد السيد أبو المجد عامر: دور الخدمة الاجتماعية في حماية البيئة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996م، ص 11.

(8- Bronfen Brenner Urie (2014): The Ecology of human development, Harvard University press, USA, p 34.

9- جمال شحاته حبيب: السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص 242.

10- رشيد الحمد محمد سعيد صباريني: البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (22)، 1979، ص 27.

11- محمد ظريف سعد محمد: اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو العمل مع جماعات النشاط المدرسية في مجال التنمية البشرية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الرابع، 1998، ص 59.

12- محمد مصطفى الخياط: الطاقة لعبة الكبار (ما بعد الحضارة الكربونية): مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص ص 161-165.

13- Kevin M. Eorey, environmental health (Race and social economic factors) in richardr. Edwards (ed.) enevclopedia of social work, 19" edition woshington dc., M.A.S.W. press, 1995, p. 868.

14- محمد نجيب توفيق: الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة من التلوث، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص ص 485: 487.
15- منال عيد أحمد عبدالرحمن: استخدام المدخل التنظيمي البيئي في خدمة الجماعة لتفعيل مشاركة التلاميذ في تنمية البيئة، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد 39، الجزء الرابع، 2015، ص 173.
16- إسماعيل صبري عبدالله: ألفاظ ومعاني التنمية الشاملة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010، ص 72.
17- محمد نجيب توفيق: الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة من التلوث، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1998، ص ص 485- 486.
18- أيمن السيد عبدالوهاب: مياه النيل في السياسية المصرية (ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي)ن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص ص 48- 50.
19- نبيل إبراهيم أحمد: اتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية نحو حماية البيئة من التلوث دراسة ميدانية مطبقة على كليات والمعاهد الخدمة الاجتماعية. "بحث منشور" المؤتمر العلمي الثاني لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة ،1990،
20- محمد فاروق رضوان: أثر التدخل المهني للخدمة الاجتماعية مع عمال صناعة الأسمنت في مواجهة مخاطر تلوث بيئة العمل، ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم، 1992.
21- أحمد حسني إبراهيم : استثمار وتعبئة جهود الشباب لحماية البيئة تجربة ميدانية بقرية العدوة محافظة الفيوم، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية الفيوم 1995.
22- أحمد حسنى إبراهيم : تقويم برامج حماية البيئة في مصر. رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، 1998.
23- لمياء جلال الدين محمد فراج: اتجاهات سكان منطقة المعادي نحو المشاركة في التخطيط لحماية البيئة من أضرار التلوث، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، 1998.
24- عبدالنبي عبدالحى شلبي: التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات تلوث البيئة الريفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، 2000.
25- تومادر مصطفى أحمد : العلاقة بين المنظمات الاجتماعية وتحقيق الأهداف ، دراسة تطبيقية على المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة ، بحث منشور ، مجلة دراسات فى الخدمة

الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد التاسع ، أكتوبر 2000 ، ص ص 261-312.

26- توفيق عبدالجبار توفيق شعيب: تقويم دور الأخصائي الاجتماعي في مشروعات خدمة البيئة بالمدرسة. ماجستير، خدمة اجتماعية تكاملية، بيئة، مدرسي، تنمية، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، 2002.

27- Obitain Hiroaki: Growth and Transformation of a new environmental in Japan: A case study on fishing people's tree planting graduate school arts, (Japan" Tokyo, 2002).

28- Dumoulin David: Local Knowledge in the hands of transnational NGO networks: A Mexican view point (International social science journal, 2003).

29- أحمد صادق رشوان : العلاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات الأهلية الأعضاء فى شبكة حماية البيئة وتحقيق الشبكة لأهدافها ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى السابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ، المجلد الثانى، 2004 ، ص ص 579-629.

30- مصطفي محمود مصطفي أحمد: نحو تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي بجهاز شئون البيئة، دكتوراه، خدمة اجتماعية تكاملية، بيئة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2004.

31- رشاد أحمد عبداللطيف: إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، مطبعة العمرانية للأوفست، الجيزة، 1998، ص ص 319- 336.

32- محمد محمد سليمان محمود: العلاقة بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة العمل مع الجماعات وتنمية الوعي البيئي للرائدات الريفيات، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد 17، 2015، ص 77.

33- كلية الخدمة الاجتماعية: دراسة عن المشكلات المجتمعية المرتبطة بتلوث البيئة ودور سكان المجتمع في مواجهتها، المعسكر التدريبي لطلاب الصف الثالث، جامعة حلوان، 1997، ص ص 5- 18.

34- أحمد ذكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 135.

35- أحمد ذكر بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 6.

36- يعقوب الشراح: التربية البيئية: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، الكويت، 1986، ص 135.

37- السيد أحمد الشيخ، محمد السيد جميل: أساليب تدريب المعلمين في التربية السكانية، مكتبة التربية السكانية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1981، ص 28.
38- محمد نجيب توفيق: الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة من التلوث، مرجع سبق ذكره، ص 153.
39- عاطف مصطفى مكاوي وآخرون: السكان والبيئة (مفاهيم وقضايا)، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعية، جامعة حلوان، 2000، ص ص 187 – 188.
40- المرجع السابق، ص ص 189– 191.
41- إبراهيم على الجندي: التلوث يخنق الجميع والأمن الصناعي يقيهم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981، ص ص ص 10–11.
42- منى قاسم: التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، مشروع مكتبة الأسرة، الدار المصرية للبنانية، 2013، ص 25.
43– رشاد أحمد عبداللطيف: مهارات الخدمة الاجتماعية في مجال البيئة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999، ص ص 71 – 73.